

بسم الله الرحمن الرحيم

جماعة التبليغ الراهنة

في إطار الشرع الإسلامى

التأليف

العالم الجليل المحقق الأصولي الألمعي

فضيلة الشيخ الكبير

العلامة محمد فاروق الأترانوى الإله آبادى

- ندّى لحده برحمته وثرى تربته ببركته -

التعريب

أبوفهد وسيم الغوندوى الندوى

١ القوطنة والتمهيد

٢ ملخص السؤال

٣ الاجابة

٤ شريطة قبولية الطاعة

٥ الادلة الشرعية

٦ اقسام الأمور الشرعية.....

٧ تعريف المطلق

٨ شرط وجود المطلق.....

٩ لايجوز تقييد المطلق

١٠ التعليم والتبليغ من المطلقات

١١ حكم تقييد التبليغ بطريقة

١٢ تخصيصات الدعوة.....

١٣ ثبوت المطلق لا يستلزم.....

١٤ تقييد المطلق على رأى.....

١٥ لاتقبل حدود الله التغيير

١٦ الشواهد

١٧ مسئلة اختصاص الجمعة

١٨ صلوة الرغائب

١٩	اشكال والرد عليه	٣٢
٢٠	الادلة على ابتداء الرغائب	٣٣
٢١	قواعد كلية شرعية	٣٥
٢٢	الاهتمام بأداء حدود الله واجب	٣٧
٢٣	انضمام غير المشروع	٣٩
٢٤	ليس الموقوف عليه بدعة	٤٢
٢٥	اصلاح مفاسد الواجب واجب	٤٣
٢٦	يتشكل التزام المباح	٤٥
٢٧	مجموع المباح وغير المباح فاسد	٤٨
٢٨	مساوئ الحركة التبليغية الراهنة	٤٩
٢٩	اهمال المطلوب الشرعى بدعة	٥٠
٣٠	افادات الامام الغفغوى	٥٠
٣١	لا أصالة لأفعال المشائخ	٦٠
٣٢	احداث الأمر المعدوم	٦٥
٣٣	لا يصح الاستشهاد	٧٤
٣٤	لا يجوز حمل طريقة الدعوة	٧٥
٣٥	الفهارس	٨٩

التوطئة والتمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً ، لا يُحمدُ به إلا هو ، ولا أحقُّ به منه ، و
الصلاة والسلام على نبيه المصطفى و صفته المجتبى ، و
كريمه المختار ، محمد الأمين الصادق البار ، وعلى أصحابه
الأبرار ، وآله الأطهار ، ومن ولاه إلى يوم الساعة ، من
الأنصار و الأحرار ، تسليماً كثيراً كثيراً -

أما بعد !

فإنَّ الشريعة الغراء السمحة ليس مقتضاها ولا
مطلوبها في صدد الدعوة الإسلامية ونشر الدين إلا التبليغ
لسماحتها ورحمتها وعطاياها الكريم ، ممَّا كان لا يعتزُّ بمثله
في زحام الأديان وركام النحل في العالم عبر الدهور إلى
يومنا إلا دينها المتين ، وما مقصدها إلا نشر فضائلها و
محامدها وحسناتها ، ممَّا لا يقدر على إسداء مثله إلى
الإنسانيَّة الجريحة المتأوِّهة إلا الإسلام ، بدون أن تتخذ لذلك

طريقة معينة أو يوضع له نظام خاص ، قد اختصا به لا يتم إلا بهما ، لأنّ شارعها رسول الله ﷺ لم يتكلف إقرار طريقة أو نظام تسهيلاً على الأمة و انطلاقاً من حكمته الربانية ، فلا حرج في اتخاذ طريقة ما وأتى نظام كخطّة للمهام الدعوية و التبليغية الإسلامية ، بحيث لا يخالفها الشرع الإسلامي و لا يضادها ، من الخطابة و الوعظ ، و الكتابة و التأليف ، و التجشّم في السفر أو الراحة في الحضر ، و الانفرادي أو الاجتماعي و ما إلى ذلك من الأمور المباحة ، و إذا لم يفعل ﷺ تقييد الدعوة و التبليغ بقيد و تخصيصها بنوع ، لم يكن لأحد بعده ﷺ أن يجترأ على تقييد ما أطلق ﷺ ، و أن يرسم لما لم يرسم ﷺ خطّة معينة مخصوصة ، يشجّع جميع المسلمين على اتخاذها لمحضها ، و الاندماج إلى مسيرة رجالها دون غيرها ، و يحمل تجاه تاركها سوء الظنّ و البغض و الكراهة ، و لا يعتقد النجاة في الباقية و السعادة في الفانية إلا معقودتين بناصيتها فحسب ، و أصول الدين على من له أدنى إمام به من العالمين لا يكمن و لا يغيب عن باله

لحظة من اللحظات .

و من المعلوم لدا الجميع أنّ جماعة التبليغ و الدعوة الحاضرة لم تكن إلا صورةً معينةً و هيئةً معلّمةً ، أنشأت و رُكّبت من معالم و رموز ، بحيث ظهرت على ساحة الواقع كجماعة استقلّت بنظامها و علاماتها ، و لا تعرف اليوم من كلمة ” التبليغ و الدعوة “ إذا نطق بها إلا هذه الصورة و الهيئة المشكّلة الخاصة ، إذ أنّ ماركبت و شكّلت من أعمال و أشكال مختلفة ، لم تؤثر من الصحابة الكرام في عهودهم في صورتها المتوحّدة المركّبة هذه ، و لم يُعثر فيها على رهط منهم ، تأسّست أعماله و فعاليّاته على ستّة أمور لمجرّدها ، إذ أنها تتمثّل مقوّماتها في الخروج لمدة الأربعين يوماً ، و التجوّل الدعويّ المحليّ ، و إعداد الناس على الخروج ، و التعليم الدينيّ الخاصّ ، و الرحلات للمدّات المحدّدة إلى جهات متباعدة ، و النزول و الإقامة في المسجد ، ممّا لا يجوز العدول عنها و إهمالها بالقطع ، و من الواقع أنّ هذه الجماعة التبليغية المشكّلة بهذه الأشكال و الأعمال المخصوصة ، قد

كانت حديثة العهد بالتأسيس والظهور ، فى القرن السابق الرابع عشر للهجرة ، على يد الداعية الكبير العالم الجليل فضيلة الشيخ محمد إياس الكاندهلوى - تغمده الله بواسع رحمته - ، ولم تكن معلومة فيما قبله من مبدأ زمانه ، فضلاً عن العهد النبوى ﷺ ، ولكنها أصبحت الحاضر أساساً أصيلاً للدعوة والتبليغ ، يُتعبّد بكلّ جزءٍ من أجزاءه كمثّل عبادة مقصودة ، ويُتحدّث عن عظمتها وقداستها وكثرة فضائلها ، ويُثخن فى الإلحاح على المشاركة فيها ، حتّى يصورها هذا اللجاج فى أذهان الجماهير واجبة محتوماً عليها لا مناص من أدائها ، وبلغوا اليوم من الغلو وكثرة الاقتحام فيها إلى أنّ أحداً سواء أكان عالماً أم جاهلاً ، قد أعرض عنها أو نبّه أحداً منهم على غلوّه ومبالغته المبعوضة ، تعرّضوا لقيده وصدقته وصلاحه بل لإيمانه وعقيدته أحياناً .

إنّنا لنؤكد بالإمعان من أنّ الدين الإسلامى الكامل التام الذى قد وضع ﷺ فى بلاطه آخر لبنه ، وقد أكمل الله تعالى له نحلته الحنيفة ، لا يعرف بالقطع - مهما كانت ظنوننا

بهذه الجماعة أحسن وأجمل ، لما تترائى لنا فوائدها الجمّة - لهذه الهيئة الدعوية الخاصة أثراً ، وبالتالى لم تكن فيه إلّا زائدة مضافةً مستحدثةً ، تسكت عن ثبوتها الأدلة الشرعية الإسلامية ، وتحكم لها بالإحداث والابتداع فى الدين ، كما أنّ حدث عمّا قريب فى بلد الهند وغيرها من انعقاد احتفالات بميلاد النبى الكريم ﷺ ، كان الناس يهتمون بحضورها واستماع ما كان يدور بها من ذكره ﷺ والإنشاد بمدحيه والتراشق بمناقبه أشدّ ما يكون ، استدلالاً على جوازه بما كان فيها تعظيم وتكريم لكلّ ما يجرى فيها من نشاطات ، ويزيدهم ذلك محبةً له ﷺ ، ولكن العلماء الربانيين قد دحضوا جوازها كلّ الآراء والاستدلالات الشخصية غير الشرعية ، وصرحوا لصورة الذكر النبوى المتشكّلة بمجموع هذه القيود المختلفة المندوبة بحكم الابتداع ، لعدم توافد الشرع بها ، وإذا أطلق الشرعُ أمراً ، فلا حقّ لأحد أن يجسر على تقييده ، فإذا اتّضح أنّ الحفلات الميلادية لاستجلاب المحبة للنبى ﷺ والتقرب إليه ، لا يجوز عقدها

بعدم عقدها في القرون الأولى ، فما هو الفرق الذي باعد بين تبديع ذاك وجواز هذه الجماعة الدعوية التبليغية الراهنة المعروفة المخترعة، التي لا تزال معدومة منذ أول العهد إلى القرن الرابع عشر الهجري ، ولكنها صارت اليوم مقتضى الشرع الوحيد ؟ -

لقد صلب اليوم عود جماعة التبليغ ، وشرقت العالم و غربته ، و عرفت بحركة شعبية ، طابعها الغلو والإفراط ، حتى إن أنكر أحدٌ عليها شيئاً ، رماه ” الجماعتيون “ بالطعن و الملامة و العار ، وقد أعرض عنها الكثير على كُرمه مع إدراكهم لعيوبها و مفاسدها تخوفاً من روعة شيوخها و اتقاً من الافتضاح بأيديهم ، مما يدعهم يتوهمون لهم ثقة بمسايرتهم الحق ، و يقيناً بكونهم ميزاناً ، يوزن به العلماء و الصالحاء ، و مكيالاً يكال به صلاحهم و تقواهم ، و لا نقدر على تشبيه غلوهم المفرط أحسن و أوفق من مثال الغلو و التعنف الذي مارسه متبوعو أحمد رضا خان البريلوي ، الملقَّبون بـ ” البريلويين “ ، في البدع المختلفة من حضور الميلاد النبوي

ﷺ و القيام و الاحتفال على القبور و الضرائح ، و التلاوة على الأطعمة و الأشربة و غيرهما من الكثير ، و كان الجماهير يعتقدونها فارقاً بين الحق و الباطل -

و عجباً للفرق الذي يفصل بين المحدثات التي طبع عليها طابع ” البدعة “ لمخالفة الشرع لها ، و لقب البريلويون بالمبتدعين ، بارتكابها و إحداثها ، و المحدثات التي رُقيت إلى منزلة السنة بل الوجوب و الفرض ، فأتى العدل بينهما ؟ -

كان مسند الهند الإمام العبقري العالم الجليل و المصلح الكبير و المجاهد المحرر العظيم سماحة الشيخ العلامة رشيد أحمد الغنغوهي - طوى الله عليه رحماته و بركاته و نعمه - قد أمر مسند الهند و نابغتها الإمام المحقق الأصولي الكبير و العالم الألعى المحدث الجليل الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفوري - ظلَّه تعالى عليه و ارفه طرية ندية - بأن يطلق عنان قلمه في الخرافات و البدعات الشائعة عبر البلاد من الاحتفال بميلاد النبي ﷺ ، و الاهتمام بالقيام و إقامة الأعراس على القبور و الضرائح و التلاوة على

المآكل و المشارب ، فكتب كتابه العظيم باسم ” البراهين القاطعة “ مُهداً له إليه باللغة الأردية ، كما كاتب العلامة الغنغوهي مسند الهند الإمام الكبير و المرشد العظيم حكيم الأمة و الشيخ المتقن أشرف على التهانوي - رفعه الله تعالى منزلة و طيب ثراه - بمطولات علمية من الكتب و الرسائل التي جُمعت في كتاب ” تذكرة الرشيد “ الأردى ، و زحزح شكوكه و التشرّد الذين لزقت بباله فيها ، و ينبغي لمن يلتمس الحق و يطلب المفرّ من الباطل أن يراجع إلى هذين الكتابين مطالعاً بعين الإمعان في كتاباتهما و القواعد الفقهيّة فيها ، فسيكون قد ارتدّ عنه التردّد و حلّ محلّه البتّ في أنّ الحكم في الاحتفال بالميلاد و أمثاله و الطريقة التبليغيّة المعيّنة سواء ، بشرط أن العدالة في ذلك ماثلة -

و هذا هو فضيلة الشيخ العلامة محمّد فاروق الأترانوي الإله آبادي - توسّعت عليه الرحمة و البركة - كان العالم الربّانيّ الجليل و المحقّق الكبير و الأصوليّ الأملعيّ ، (و قد استأثرت به رحمة الله شهر صفر سنة ١٤٤٥هـ) ، فقد استفتاه

طالب ذكيّ الفؤاد من طلاب إحدى كبريات المدارس ، و هو قد تخرّج اليوم في العالمية و صار عالماً متديّناً ، في صدر الجماعة التبليغيّة المرسومة هذه ، فكتب له فيها إجابة دالة تدعمها الدلائل و الشواهد من الكتاب و السنّة و الفقه ، ممّا يسهّل على شاذّ مسلك النّفقه في الدين طريقاً ، و قد تحلى جيد الاستفتاء و إجابته بالطباعة و التوزيع في كتاب قبل اليوم بعشرين عاماً ، و بعد نفاد طبعته الأولى كان يعاد إلى المطبعة في حيلة فضيلته كطبعة ثانية ، إذ بنداء ربّه هتف باسمه ، فارتحل إلى جواره الباقي الوارف ، مخلفاً وراءه ثروته العلميّة التذكاريّة العظيمة تنظر ، حتّى حان له أن يتجمل بثوب قشيب مطبوعيّ ، فأدعو الله تعالى أن ينفع به الأمة و يحفظ به الشريعة الغراء -

الناشر

٢٣ ربيع الآخر ١٤٤٥هـ

ملخص السؤال :

فضيلة الشيخ الكريم دامت بركاتهم و عمّت فيوضهم

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

أدام الله تعالى لكلا المرسل و المرسل إليه

الحفظ و البركة

منذ أيام ، لى سؤال ، طالما يشغل بالى و يقلق حالى

، لا بد لى من الانكشاف عنه ، و الانشراح صدرأ ، فلا أرجو

منكم إلا إجابة ، تشفى غليلى و تسكن مضطربى -

” كيف تقع حركة الدعوة والإرشاد الراهنة العاملة التى

تتمركز جامع نظام الدين بدلهى عاصمة الهند ، و طرقها

العملية المحددة ، فى ميزان الشرع الإسلامى ، و ما هو حكمه

فى الاندفاع بها عملاً و مساعدة ، و ما هى هذه الأمور الستة و

ما أحكامها من اتخاذها ، و إن لم يرد الشرع بجوازها ، فهل

يجب على العلماء إنكارها و مخالفتها أم لا ؟ ، و ما مشاركة

العلماء فيها بالعدد الملموس ؟ ، من فضلكم أطلعنى على ردك

الشافى على سؤالى “ -

و أتمس من صاحب الفضيلة أن يوسعنى به علماً

صبيحاً و اضحاً ، لا يترك حوله غامضاً يبقى فى نفسى ، حتى

أحتاج فى شرحه إلى مراجعتك ، أرجو منكم الدعاء لى فى

صالح دعواتكم ، و أنتظر الإجابة بفارغ الشوق و عيين

ساكنتين -

و السلام عليكم

طالب من الجامعة العربية هتورا ، باند

الإجابة :

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الأخ العزيز المحترم سلمكم الله و زادكم عمراً

و عملاً

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

إننى بحمد الله على الصحة و العافية المستمرتين ، و

أدعو لك بمثلها دائماً ، و بعد :

فقد زادتني رسالتك بهجة و حبوراً ، و عظمت مسراتي

بتناولها ، و قد ذكرت فيها طلبك فى الإجابة الواضحة

المفصلة (بعين الشرع المضبوط عن الحركة الدعوية

المنظمة) ، ولكن قلة الفرص لم تكن لتخلينى أتصدى لإشفاء

غليلك (فى سؤالك) ، كما أن الشعور بالامتثال لأمرك يهجس

فى قلبى ولا يجعل لى مفراً من أداءه ، فمازلت مدة متردداً

فيما أنى إذا انقطعت إليه ، فقد احتجت إلى تسويد المئات

من الصفحات (١) ، وذلك يقتضى منى فترة لا تحصل لى

بتاتاً ، فاكتفيت اضطراراً باتخاذ الإيجاز و الاختصار فيه

فحسب ، امتثالاً لطلبك المنشود ، و الله الموفق المعين ، و به

نستعين و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم -

(١) : قد أعد الآن كتاب مبسوط مفصل بأردو سمّاه صاحبه

ب ” الكلام البليغ فى أحكام التبليغ “ ، و هو يتميز بالوضاحة

و قوة العارضة ، و قد طبع الآن -

شريطة قبولية الطاعة والإذعان

لم تكن طاعة وإذعان لتقبل وتقرر - مهما كانت قيمتها و نفعيتها لد الجماهير - إلا إذا ما تتفق مع نوااميس الشريعة الإسلامية ولا تعارض شيئاً منها ، فإن كان فيها الخلاف و المناقضة لقوانينها المقررة ، صارت مطروحة منبوذة في سلة المهملات -

فلذا يجب على جميع داعٍ من رهط الدعاة قبل كل شيء أن يطلع على ما شرعه الله تعالى من القوانين و وضعه لتبليغ الدين و الدعوة إليه من المقررات الثابتة من الآداب و الأصول ، و يحترمه و يتحفظ على حدوده و لا يعلو عليه ، فإن الدعوة حسبما يضع لها الشرع تجب حيناً ، و تستحب آخر ، و حتى أنها قد تكون بدعة ، الامتناع عن ملابتها واجب ، فعلى كل ناشط في حقلها أن يقف على ما لها و ما عليها ، ترفعاً عن تجاوز الاتزان و التوسط إلى الغلو و الإفراط في الدين ، و تعدى حدود الله و تغيير المحكوم به الشرعى ، حتى لا تذهب الحسنات سيئاته -

الأدلة الشرعية

المصادر الشرعية الفقهية المقبولة أصالة أربعة : (١) الكتاب (٢) و السنة (٣) و الإجماع (٤) و القياس -
فقد بات صريحاً عن الرغبة أن لا يوزن عمل من الأعمال في صحته و فسادة إلا بمقاييس هذه الأدلة الشرعية فحسب ، و لا اعتبار لغيرها من الأشياء عند الشرع للاستدلال على صحة أمر من الأمور على الشيوخ و الشمول ، و مساعدة العلماء و الشيوخ ، و كثرة الإفادات و المنافع ، و ظهور الخوارق و الكرامات ، و إسلام الجماهير على العموم ، و تشييد الجوامع و المآذن بالكثرة ، و إقبال التاريخي الصلاة على أديانها ، و إن كانت مما يؤكد الشرعيات المقررة و يستجلب الاطمينان عليها ، فالواضح أن الاقتناع بمصدريتها و الإقتناع بها يشكّل على الجماهير خطراً داهماً و وبألاً أشعياً ، و بالأخص عموم الضلال فيهم -

أقسام الأمور الشرعية و أحكامها

تنقسم الأمور الشرعية إلى قسمين : الأول : المقيّد و

الثاني : المطلق

الأول : الأمور المقيّدة هي التي قيدها الشارع بقيد و كَيْفِيَّةٍ ، لا تتحقق إلّا بهما ، و تقتضيها وجوباً لظهورها ، فيكون القيدُ فصلاً للمقيّد ، والفصل جزء الأصله ، فلا يمكن تصوّر الذات بدون فصله ، كما أن "صفة الناطق عيّنت للإنسان ، فلا يتم تصوّر ذات الإنسان إلّا إذا اتّصف بميزة النطق و التكلّم ، و لا يتحقق وجوده الخارجيّ بغيره ، فلا خفاء أن الامتثال للأمر المقيّد لا يتم إلّا بقيده و كَيْفِيَّتِهِ ، نحو صلاة الظهر ، بأنّها لا تجب و لا يصحّ أدائها إلّا بعد ما اجتمع لها ما يرد له الشرع به من التقييدات و التعيينات ، لأنّ المقيّد يجري على تقييده .

أمّا الثاني : فهي الأمور المطلقة التي لم يقيدها الشارع بقيد و فريد ، بل أطلقه ، فيتمّ الائتمار للمطلق ، عندما يُعمل به مع هيئة و صفة مباحة توافق الشرع ، لأنّ المطلق يجري على إطلاقه ، كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلم .

تعريف المطلق

قد عرّف العلماء الأصوليون " المطلق " بكذا : " :

المطلق المعترض للذات دون الصفات " :

" المراد بالمطلق الحصة الشائعة في أفراد الماهيّة من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف (كذا في نور الأنوار و غيره) -

و قال صاحب الكشف :

" المطلق كثيراً من يطلق في الأصول على ما يدلّ على الحقيقة من حيث هي و الماهيّة في حدّ ذاتها لا الواحدة و المتكثّرة فاللفظ الدالّ عليها من غير تعرّض بقيد ما هو المطلق " -

لقد كانت في بيان القاعدة الفقهيّة المشهورة " المطلق يجري على إطلاقه " كفايةً لنا ، و لكنّ فرط المودّة لك قد حدثني إلى إيراد المزيد على ذلك -

شرط وجود المطلق في حدّ الخارج

هناك قاعدة عقلية ، يجب الإقرار بها ، أنّ المطلق لا وجود له في حدّ الخارج بغير فردّه ، حيث قال التفتازاني في كتابه " شرح العقائد " :

”لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي“ -

و يتّضح من ذلك أنّ ما يكون للمطلق من الأوصاف و العوارض تكون الأمور المنضمة إليه و توابعه ، لا القيود و الفصول -

لا يجوز تقييد المطلق على الرأي الذاتي

إنّ هذه العوارض و الأمور المنضمة إلى المطلق ، إذا قيّد بها أمرٌ مطلقٌ مشروع ، تحوّل لأجلها إلى غير مشروع لايجوز ، و يُحكم عليه بالبدعة المضلّة ، و تغيير الشرع أسوء جريمة بلا أي رادع ، و لا تفيد هذه القاعدة الفقهيّة المعروفة ” لا يتقيّد المطلق بوصفٍ أو قيد من قبل الرأي “ ، إلا بما ذكرت أعلاه -

التعليم و التبليغ من المطلقات

و ليعلم الجميع بأن التعليم و التبليغ كلاهما مطلقان في الشرع ، لأنّ الشارع قد عيّن و أمر بالتبليغ بعينه ، و لكن لم يرسم له طريقة معيّنة ، و لم يصف له صفّة مخصوصة ، كما قال الإمام العلامة الشاطبيّ في كتابه ” الاعتصام “ على

صفحة ١٨٧ من الجزء الأوّل :

” الأمر بتبليغ الشريعة و ذلك لاخلاف فيه لقوله تعالى : ” يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك “ و أمته مثله و في الحديث ” فليبلّغ الشاهد منكم الغائب “ ، و التبليغ كما لا يتقيّد بكيفيّة معلومة ، لأنّه من قبيل المعقول ، فيصبح بأيّ شيء أمكن من الحفظ و التلقين و الكتابة و غيرها كذلك لا يتقيّد حفظه عن التحريف و الزيف بكيفيّة دون أخرى “ -

فتبليغ الدين الإسلاميّ بكامله دون بعضه يتحقّق من كلّ ما يبيحه له شرعه المتيّن من الأساليب و المناهج و الطرق ، و لا يعارضه ، فلا حرج فيما إذا حصل و أمكن من الترغيب أو التهريب ، و الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر ، و التبشير أو الإنذار ، و المعاملة باللين و المحبّة أو الملازمة بالغلظة و التقرّز ، و تحسين الحسن أو تهجين الهجين ، و إطلاق اللسان أو تسريح البنان ، و المسالمة أو المقاتلة ، و التذكير أو الوعظ ، و الانفراد أو الجماع ، و المجادلة أو الهداية و الإرشاد ، و التعليم و التدريس ، و الإقامة أو السفر ، و البذل

أو التفانى ، و غيرها ممّا يسوّغه الشرع و يجيزه ممّا هو أطبق و أنفع ، مراعاةً للمخاطبين و البيئات ، و كلّها تتواتر عن النبىّ الكريم ﷺ و أصحابه الكرام و التابعين و الأسلاف الصالحين من المجتهدين و المحدثين - رضوان الله عليهم أجمعين - ، و ما زال المتقدّمون الصالحون يعملون بها و يسلكون طرقها ، حتّى توصّلت إلينا .

حكم تقييد التبليغ بطريقة

فلمّا اتّضح أنّ التبليغ يجرى على إطلاقه حسبما ينطبق على أصول الشرع ، قد تجلّى أنّ إجراءاته على تقييده بالقيود و الشرائط المعيّنة ، أو الزائدات المخصوصة المفرّعة من قبل الرأى الشخصى ، إنّما يأتى فى معرض الخروج على حدود الله تعالى ، و تعدّى محارمه و مسخ الشريعة المحمّدية ، و هذا ما يسمّى فى الشرع ” تغيير الشرع و الإحداث فى الدين “ بل الأصحّ الابتداع و الضلال .

تخصيصات الدعوة المنظّمة الحالية

و ممّا قد اختصّت الدعوة بها من الأمور و اللوازم ،

حتّى لا يكاد رجل متّصل بها يلوى على شئ من غيرها ، من المناهج الدعوية الأخرى المباحة ، فيما يلى :

” الخروج من البيت ، و المغادرة للمدّات القصار و الطوال ، و التجوّل الدعوى المحلّى ، و إعداد العوامّ و تشكيلهم ، و الالتصاق بالأمور السّنة المباحة لمجرّدها ، و الأمر ببعض المعروف و إهمال أكثره ، و ترك النهى عن المنكر برأسه ، و الدعاء بالجهر فى الاجتماع ، و سهر ليلة الجمعة ، و تلاوة سورة ” يسين “ بالجماع ، و إحلال الجهلاء مناصب العلماء ، و تأمير الفسّاق و من هم غير أهل الإمارة ، و الاستخفاف بالعلماء و الصلحاء ، و الاستهتار بالمدارس و الخوانق ، و المداهنة فى الدين ، و إقامة الجمعة فى القرى ، و الحضور فى مجالس الاحتفال بالمواليد و هلمّ جرّاً ، و فوق ذلك كلّ الإلحاح المشدّد على جميع هذه الأعمال المذكورة ، و التزام ما لا يجب التزامه ، و الاعتداد بها فى كلّ شدّة .

لقد قال العالم الجليل و مسند الهند فى الحديث الشريف الإمام الكبير و المحدث العظيم سماحة الشيخ

العلامة محمد زكريا الكاندهلوى - نور الله مرقدته - في طبعة كتابه الأولى "الردود على الاعتراضات على الجماعة التبليغية" على صفحة ٢١٤ ، بواسطة صناديد العلوم الشرعية والعقلية في الهند العالم الجليل الشيخ الأجل العلامة محمد منظور النعماني - أنعمه الله ببركاته ورحماته و نعيمه - :

"المراد بالتبليغ أصلاً خطة نظام عملي مخصوص ، يتمثل في معرض الإقامة في البيئة التي تسودها الأجواء الدينية والدعوية المخصصة مواصلة للمبادئ المخصصة ، بالمحافظة على الأفعال والفعاليات المخصصة ، وفق البرنامج المعين المخصوص " -

و قد صرح سماحته بعد ما سؤد سطوراً ، بالتوجه إلى هذا النظام المخصوص ببالغ الاهتمام و الدعوة ، حيث يقول : "الواقع أن المراد بالتبليغ و الدعوة ليس إلا هذا البرنامج المخصوص العملي ، الذي ندعو سواد الأمة المسلمة الأعظم ، ليندمجوا فيه ، مع الإغضاء عن تفاوت منازلهم علماً

و عملاً ، بل نحاول إلى حد استطاعتنا اجتذابهم له " -
و استطراد سماحته بالقادم من الصفحات ٤٣ في نفس الكتاب مصرحاً :

"و ما على المندمجين في لواء جماعة التبليغ إلا ستّة أمور مخصّصة ، يجرى التهذيب و التدريب لهم وفقها فحسب ، و تُنقل رسالتُها من أقصى البلاد إلى أقصاها ، و من أقرب العمران إلى أبعد ، و ما يستتبعها من الرقم السبع تلقائياً هو أن لا اشتغال لهم إلا بها " -

و زاد سماحته في صفحة ٤٦ منه :

"لا شك أن الوعظ من حقوق العالم ، إلا أنه وجب عليه حين الرحلات الدعوية و الملتقيات التبليغية ، أن لا يُسرّح لسانه إلا في هذه الجهود الستّة ، و لا يتحدث عن غير فضائلها " -

فبالجملة أن الحركة التبليغية الحالية الناشطة في حقل الدعوة و الإرشاد مخصصة كلّ الخصوص و مقيدة تمام التقيد ، كما أن الشك لا يشوب صدق أن جميع تخصيصاتها

من النظام المخصوص و الحفاظ على الوظائف المعيّنة ، و المعايضة وفق البرنامج الموضح ، في هذه الهيئة المركبة المنظمة ، لم تكن تتواجد في عهد النبي الكريم ﷺ و عهود الصحابة الكرام و التابعين - رضوان الله تعالى أجمعين - البتة ، بل إنما كان مظهر إحداثها زمن القرن الرابع عشر الهجري -

فهل هناك شئ من المرية بقي بعد هذا ، في تعين الحركة التبليغية الحاضرة المتمثلة بهذه الصورة بدعة صريحة و محدثة مضلة يحظر عليها و تحرم و تكره بانضمام المكروهات إليها ، و هي تتسبب في الإلحاق العنيف و مداومة الحافلة على تقيدها بالطريقة المتعينة غير الشرعية ، و إثبات وجوبها اعتقاداً و فعلاً ، و فساد عقيدة العوام -

دلائل مطلق التبليغ ليست لإثبات مقيده

و مما يجب من الملاحظات أن الدلائل التي تُوقر على ثبوت المطلق المشروع ، لا يُستدل بها على ثبوت المقيد المخصوص ، حتى أن يتوقر عليه دليل التقييد و التخصيص

المنفرد ، كذلك لا يمكن أن تُستعمل الدلائل المثبتة لمطلق الدعوة و التبليغ ، لاستنباط الحكم بالتخصيص و التقييد لمقيدها ، لأنه لا حق لأحد لتقييد ما يطلق ﷺ على رأيه الذاتي ، و لو كان صحابياً -

تقييد المطلق على الرأي الشخصي بدعة

إن تقييد المطلق و تخصيص العام على الآراء الشخصية ، بدون توافر دليل عليه من الشرع المتين ، هو الإحداث في الدين و الابتداع و الضلالة ، و التوغل في نظام التشريع و التقنين الإسلامي ، كما قال الإمام العلامة الشاطبي في " الاعتصام " على صفحة ٢٢٩ :

" فإذا ثبت مطلق الصلاة لا يلزمه إثبات الظهر و العصر و الوتر أو غيرها حتى ينص عليها على الخصوص ، و كذلك إذا ثبت مطلق الصيام لا يلزمه إثبات صوم رمضان أس عاشوراء أو شعبان أو غير ذلك حتى يثبت بالتفصيل بدليل صحيح " -

ثم قال الإمام على صفحة ٣٤٥ :

”التقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأى في التشريع“ -

وقال على صفحة ٣٧ من الجزء الأول :

”الثاني أن يطلب تركه ينهي عنه لكونه مخالفة لظاهر التشريع من جهة ضرب الحدود وتعيين الكيفيات والتزام الهيئات المعيّنة أو اللازمة المعيّنة مع الدوام ونحو ذلك وهذا هو الابتداع والبدعة“ -

وقال الحافظ ابن دقيق العيد في كتابه ”أحكام الأحكام“ على صفحة ٥١ من الجزء الأول :

”إن هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال والهيئات والفعل المخصوص يحتاج إلى دليل خاص ، يقتضى استحبابه بخصوصه ، وهذا أقرب لأن الحكم باستحبابه على تلك الهيئة الخاصة يحتاج دليلاً شرعياً عليه لا بد منه -

ثم قال في موضع فيه :

”العبادة من جهة الشرع مرتبة على وجه مخصوص ، فيريد بعض الناس أن يحدث فيه أمراً لم يرد به الشرع زاعماً

أنه يدرجه تحت عموم ، فهذا لا يستقيم أن الغالب على العبادة التعبد ومآخذها التوقيف“ -

وإن لم يصادفنى فقدان في الوقت والفرص ، لأوردت من الأحاديث النبوية وآثار الصحابة وروايات الفقه ، ما يتعين من خلاله أن الكثير من المنوبات والمستحبات والنوافل من العبادات الإلهية وغيرها التي لم تلحق بها إلا ما لحقت بالحركة الدعوية من التغييرات والتحويلات غير المباحة عند الشرع ، صار قد حكم عليه بالبدعة والضلالة ، وإن لم يكن ذلك لكانت الشريعة المحمدية السمحة بأيدي المحرفين وغيرهم لعبة ، كالألعاب في أيدي الأطفال -

لا تقبل حدود الله التغيير

ومما أستحسنه وطابت له نفسى هنا ، أن أنقل ممّا أفاد به المحدث الجليل سماحة الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفوري - ندى الله لحده - من الكلام النير المضئ حول ما نحن في سبيل ذكره من عدم تجاوز حدود الله مع أيّ تغيير في كتابه ”البراهين القاطعة“ على صفحة ١١٢ ، حيث

يقول :

” الواقع أنَّ الكتاب و السنة النبوية و إجماع الأمة يقرّر كنهاته لا ينبغى لأحد أن يمسّ حدّاً من حدود الله تعالى و محرمة من محارمه ، بيد التغيير و التبديل ، و لا يرويهما بالزيادة أو النقصان ، بل إنّما يجب عليه أن يتناول المقيّد فى تقييده ، و المطلق فى إطلاقه ، و المباح فى إباحته ، و الواجب فى وجوبه ، و إلّا فقبض عليه الابتداء و الضلال و تعدّى محارم الله “ -

بناءً على هذه القاعدة الكلية الفقهية ، تدلّ آيات الكتاب و الأحاديث النبوية الشريفة على أن لا يجوز إزالة المباح عن حدّ إباحته ، و المطلق عن داخل إطلاقه ، و المقيّد عن إطار تقييده على رأى الشخصى ، فعلاً كان أو اعتقاداً -

الشواهد

و إن كانت هذه القاعدة فى غناء عن الاستدلال عليه بالدلائل ، لكونها مقبولة معتبرة متفقاً عليها لدى الجميع من الفقهاء الأصوليين ، إلّا أنّنى أستمّد من الكتاب و السنة ما

يكفى حاجةً فى نفس يعقوب يقضيها -

مسألة اختصاص الجمعة :

” قال رسول الله ﷺ : لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام بين الليالى ، و لا تختصوا بصيام من بين الأيام إلّا أن يكون فى صوم يصومه يصوم أحدكم “ ، (مشكاة المصابيح) -

الأصل أن رسول الله ﷺ بينما بالغ فى بيان فضائل يوم الجمعة و مناقبه ، لاحقه ﷺ خوفه على الناس من أن يقرّروه و يختصّوه لإقامة النوافل و الصيام المتطوّعة فيه على آرائهم الذاتية ، لما أن الصلاة هى أفضل العبادات و ظرف الجمعة هو أفضل الظروف و سيّد الأيام ، فقد نهاهم بنفسه ﷺ نهياً زاجراً مشدداً عن الاختصاص به ، و صرح بأنّ ما صحّحه و أقرّته فى يومه من أمور ، صحيح أفضل عمله فيه ، و سنّة و وعد عليها بالثواب من عند الله عزّ ذكره ليس غير ، و ما يكون علاوة عليه ممّا يُضاف إليه على مبدأ تسريح القياس المطلق فيه ، يكون مرفوضاً مطروحاً وراء اتّخاذه ظهرياً ، فقد نها ﷺ جميع الأمة عن اختصاص يوم الجمعة و ليلىها

لتطويعها للنوافل من الصلوات و الصيام ، لأنّ النوافل في جميع الأوقات و الآونة سواء عملاً و ثواباً ، وعن تخصيص أمر من الأمور في ظرفه بغير إذنه ﷺ ، بإطلاق ما قيّد به ﷺ يوم الجمعة من نحو الصلاة مع توابعها حرام ، لأنها لا جمعة إلا في يومها ، فاتضح من هذا الحديث منع كلا إطلاق التقييد و تقييد الإطلاق ، و وجوب إجراء الأعمال وفق ما كان حكم به ﷺ كلياً ، بدون شيء من التغيير و التبديل ، إلا إذا استثنى منه ﷺ بنفسه ، بأن يرد على المستثنى دليل من الحديث الآخر ، فليس تغييراً أو إحداثاً بل حكماً مشروعاً .

و قوله ﷺ ” لا تختصصوا “ حكم مطلق في النهي ، فيفيد بأنّه وإن كان الاختصاص معهوداً في الاعتقاد أو مفعولاً في الحركات البدنيّة غير جائز ممنوع ، كما اتضح منه أنّ الاختصاص العملي وإن كان في المنصوصات المطلقات ، كان داخلاً في عداد البدع المنهية عنها .

صلاة الرغائب

فعلى أنّ هذه القاعدة أُتخذت من هذا الحديث قد قال

الإمام الأجل النووي - رحمه الله تعالى - تحت شرح هذا الحديث الشريف :

” احتجّ به العلماء على كراهة هذه الصلوة البدعة التي تسمّى الرغائب ، قاتل الله واضعها و مخترعها ، فإنّها بدعة منكّرة من البدع التي هي الضلالة و الجهالة “ .

هناك موقع الاتّعاظ من أنّ الصلوة التي هي عمدة العبادات و خيرها ، و وسيلة التقرب بأقرب ما يكون ، قد أصبحت كلّها بدعة نكراء ، بما خُصص لها بصفات و كَيْفِيَّاتٍ ، و تحوّل إطلاقها إلى التقييد بقيد التوقيت .

إشكال و الرد عليه :

هناك إشكال ينشأ من كلام الإمام الكبير محمّد الغزالي - رحمه الله تعالى - في فضائل صلاة الرغائب المدعومة بالأحاديث في كتابه ” إحياء علوم الدين “ ، و يستطيع بعضهم أن يستدلّ به في مخالفة هذه القاعدة المقبولة ، على الرغم من أنّه يسلم هو بها ، فالواقع أنّ الأحاديث في فضائلها التي بلغته و قد عمل بها ، توهماً منها

صحتها واستثناءها من نفس الشارع ﷺ صرح علماء الحديث الشريف المعدلين بوضعها ، فقد تردى في الخطأ والغلط في التوصل إلى الحديث الصحيح فيها ، فقد كان معذوراً غير مأخوذ ، لأنه أخطأ في معرفة صحاح الأحاديث في هذا الباب ، وإن الإنسان كان مفطوراً على الخطأ والنسيان ، ونقد الأحاديث فن ، ليس لكل حظ من الاختصاص والتفرد فيه ، بل له رجال ثقات إخصائيون ، ولا يعتبر في بابه إلا أقوالهم .

الأدلة على ابتداع الرغائب :

سأنقل فيما أسفله ما أتى الشارح منية به من الأدلة العديدة في ثبوت ابتداع صلاة الرغائب وإبطالها :
الأول : منها : ” فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يرد به الشرع “ .

من المعلوم أن إقامة الجماعة هي تختص بمجرّد الصلوات المكتوبات من الشارع ، ولم يرد الشرع بها في النوافل البتة ، فإنها تكون غير مشروعة في النوافل ، غير أن ما

أثبت معها الشارع الجماعة من النوافل أمثال الترويح والاستسقاء والكسوف والنوافل المطلقة غير المدلوم عليها بدون عمد بها ، فهو ثابت مسموح به ، وما لم يكن منها فهو يبقى على حال كراهته دائماً ، فتخصيص النوافل بالجماعات إنما هو مسح الشرع ، ويسمى ذلك بالبدعة .

الثاني : منها : ” تخصيص سورة الإخلاص والقدر لم يرد به الشرع “ .

” قد قال الشارع ﷺ : لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب ومزج سورة من السور بها “ ، ولم يسم سورة بل أطلقها ، فيجئ تقييد الصلوة بسورة خاصة في معرض خلاف إطلاق الشارع ﷺ ، إلا أنه ﷺ قد تكلف الاختصاص ، نحو سورة الجمعة والمنافقون ، لصلوة الجمعة ، لذا قال ” لم يرد الشرع “ ، فلا شك في ابتداعه .

الثالث : منها : ” تخصيص الجمعة دون غيرها وقد ورد النهي عنه “ .

ليست العبارة في حاجة إلى الشرح . الرابع : منها : ”

أن العامة يعتقدونها سنة -

إن المباح والمندوب الذين يمكن أن يتركوا في اعتقادات العامة والجماهير سوء أو فساداً ، امتنع القيام به بوجه ما يستلزم تغيير الحكم الشرعي اعتقاداً عندهم ، ووجب الربأ بهم عن الانزلاق في فجوة الفتنة ، واجتثاث الخطر القادم واجب ، بقدر ما في الوسع -

الخامس : منها : ” أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم ينقل عنهم “ -

الواضح أن ما لا يتصل بالقرون الأولى ولا يؤثر عن أصحابها بدعة ترد وترفض بالشدة ، فإن التخصيص بهذه التخصيصات والتعيينات التي لم توجد في ظروفها باطل -

قواعد كلية شرعية

و لينظر القارئ في النقاط التي قد استخلصها الشارح الإمام منية ، على قاعدة ” عدم تعدد حدود الشرع “ ، من امتناع صلاة الرغائب ، أن هذه القواعد كأنواع تحت جنس كلي ويستجلب منها المثات من حكم جزئياته -

القاعدة الأولى : أن ما أصدره الشارع بالتأكد والاهتمام ، يجري على ذلك ، وعكسه كذلك ، ولا يتعين خلافه بدعة و تحريفاً -

القاعدة الثانية : أن الشارع إذا قيد أمراً بقيد ، فكان القيد مشروعاً وجوباً ، ولا يكون التقييد بدعة -

القاعدة الثالثة : أن الشارع إذا خصص أمراً بصفة ظرف دون ظرف ، لا يجوز ممارسته إلا فيه ، إذ عكس ذلك أيضاً بدعة -

القاعدة الرابعة : أنه إذا اشتد الخوف على إفساد معتقدات العامة في المستحبات والمنوبات ، لأجل التأكد والمداومة ، وليس في السنن المؤكدة والواجبات ، وجب هجرها وتجنبيها -

القاعدة الخامسة : أن ما لم يكن ذا أصول في القرون الثلاثة ، بدعة -

لا فرق فيما أعلاه منها بين العملي والاعتقادي ، وإن كانت كلها جائزة في انفرادها ، ولكنها تكون بدعة في

الصورة المركبة المجموعة منها -

إن هذه القواعد الكلية الشرعية التي استنبطها الإمام الشارح منيه^٢، مسلمة بها و معتبرة عند جميع الأئمة الفقهاء الكرام، و من إطارها تم الحكم بالبدعة على كل من التلاوة، و اختصاص الخميس، و الاحتفال بالميلاد النبوي ﷺ -

الاهتمام بأداء حدود الله واجب

لقد روى الإمام الكبير العلامة خليل أحمد السهارنفورى^٣ فى كتابه "البراهين القاطعة" على صفحة ١٠٤ أن الشيخ ملا على القارى^٤ قال فى ضمن حديث عبد الله بن مسعود -رضى الله تعالى عنه- :

"من أصرّ على المندوب و جعله عزمًا و لم يعمل بالرخصة فقد أصاب من الشيطان من الإضلال، فكيف من أصرّ على البدعة و منكر" -

و جاء فى بحر الرائق :

"لأن ذكر الله إذا قصد به التخصيص بوقت دون وقت أو بشئ دون شئ لم يكن مشروعاً، ما لم يرد به الشارع

"و جاء فى "الفتاوى العالمگیریّة" :

"يكره للإنسان أن يختص لنفسه مكاناً فى المسجد يصلى فيه" -

قد ورد فى جامع البخارى أن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب -رضى الله تعالى عنه- قد أتى المسجد، و رأى الناس يصلّون صلاة الضحى، فقال : إنها بدعة، إذ أنها و المكوث فى المسجد سنة مستحبة، و لكنها لم تؤثر فى الجماعة بالمسجد، فنسبها -رضى الله تعالى عنه- إلى البدعة -

و قد أنكر الصحابى الجليل عبد الله بن المغفل -رضى الله تعالى عنه- الجهر بالبسملة فى بداية الفاتحة، على الرغم من أن البسملة ذكر، و الجهر بها يجوز، لما لم يثبت من الشارع ﷺ، كما ورد فى كتب الأحاديث مثل الترمذى و غيره، و كذلك إن التكبير بالجهر أثناء الطريق إلى المصلى بدعة عند الإمام الأعظم^٥، لأنه لم يثبت عنده إلا بالخفية، فالجهر فى غير موضعه بدعة، مع أنه مستحسن فى ذاته -

و بالجملة إنَّ ما مضى يؤكِّد ابتداء تقييد الشرعيَّات المطلقات بقيد من الزمن و المكان و الهيئة ، بغير سماح الشارع به ، و يحقِّق ما سبق من الأحاديث و روايات الفقهاء المجتهدين ، أن لا يجوز لأحد في حكم شرعيّ تغييره إياه ، لا بالزيادة و لا بالنقص و لا بأيّ طريقة من طرق التبديل و التغيير -

انضمام غير المشروع في المشروع يكرهه

و يقول الشيخ الأجل السهارة نفوري على صفحة ٢٥٩ :
 ”لقد وقع إجماع الأمة على أنَّ امتزاج غير المشروع بالمشروع و لو كان المشروع مفروضاً ، و غير المشروع عارضاً أو ثابتاً ، يحوّل مجموعهما غير المشروع و يجب الامتناع منه ، نحو أنَّ الصلاة إذا أُديت في الأرض المغصوبة أو قدام الصورة أو النار مكروهة تحريميّة ، للامتزاج بين المشروع و غير المشروع ، مع أنَّها كانت كلّها أفضل العبادات المفروضة ، و قد سبق في شئون الاحتفال الrahمة بالميلاد أنَّها تنقسم إلى قسمين :

الأوّل : الأمور هي حرامٌ و مكروه في نفسها ، فإذا ألزم بها في محفل ، حرّم و كره ، و لا يجوز عقده و لا مشاركته ، و لا الاستدلال عليه بالجواز و التّأويل قطعاً ، و منها السرف في الاستضاءة و ملابس الحاضرين و المشاركين ، إذ كلاهما يرد الشرع بتحريمهما ، و المداينة في الدين و هي حرامٌ أيضاً و الثاني : الأمور المباحة أو المندوبة في حقيقتها ، و لكنّها لاحقتها الكراهة وفق الحكم الشرعيّ ، بسبب ما عرض له من المبالغة في التزامها و اعتبارها واجبةً ، ممّا أساء معتقدات العوامّ و الخواصّ ، فتجاوز هذه في المحفل ، ما دامت في حالتها الأصليّة المشروعة ، و لكنّها لا تكاد تتجاوز حدودها المعيّنة ، أو يفضى إلى تعدّاتها لحدّ إباحتها أو نديها في معتقدات الجماهير ، حتّى صارت مكروهة و جب التناكب عنها ، تُكره عقد المجالس و حضورها ، فليحفظ المؤمنون هذه القاعدة النافعة -

و إن كانت هذه التّوابع و الملحقات في أمر من الأمور مباحةً مندوبةً في حدود انفراديّاتها ، فعُمل بتركيبها و جمعها ،

و صيغ من مجموعها طريقة مركبة خاصة ، كصياغة الهيئة الدعوية المنظمة التي ركبت من الخروج للمدات المعلومة ، و إعداد الجماهير ، و رحلة الأربعين ، و الاعتصام بالسنّة ، باسم ” جماعة التبليغ والدعوة “ ، فمن الواجب أن يقام على نفس هيئتها المركبة لجواز استقلالها دليل مخصوص من المصادر الشرعية ، كما قال الإمام الشاطبي في ” الاعتصام “ على صفحة ٣٤٦ من الجزء الأول :

” فذلك ابتداء ، و الدليل عليه إن لم يأت عن رسول الله ﷺ و لا عن أصحابه و لا عن التابعين لهم باحسان فعل المجموع هكذا مجموعاً و إن أتى مطلقاً من غير تلك التقييدات ، فالتقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأى في التشريع “ -

و قال الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفوري في ” البراهين القاطعة “ على صفحة ١٧٨ :

” لم يكن مجموع السنن و مركب المندوبات محموداً حسناً ، حتّى إذا تخلّى من الابتداء و الكراهة ، و وافق الشرع

السمح جمعها و تركيبها ، لأنّه ربّما يؤدّي إلى كراهته ، مثلاً أنّ التلاوة بالنظرة و إقامة الصلاة سنّتان حين تنفردان ، و إذا جُمع بينهما أصبح ذلك يشبه بأفعال أهل الكتاب ، و كذلك الجمع بين التلاوة و الركوع مكروه ، إذ كانا جائزين وهما منفردان ، و دوايك ، و لكن المؤلف (صاحب ” الأنوار الساطعة “) صار قد تعلق بقاعدة ” أنّ ما كانت أجزائه المنفردة جائزة ، كان مجموعها جائزاً ، و الحال أنّها في ذاتها ناقصة “ -

و قال على صفحة ٥٩ :

” و قد ارتكز في ذهن المؤلف كقاعدة أنّ ما يحمله الأجزاء من الحكم ، تحمله هيئتها المركبة المجموعة منها ، و قد تقدّم إبطال ذلك “ -

ليس الموقوف عليه بدعة

لا مضرّة في إطلاق الثناء على الدعوة ، و لا حرج في تذليل اللسان بفضائل التبليغ ، بل الحرج في هذه الهيئة المركبة التي لا أثر لوجودها منذ القرون الأولى إلى اليوم ،

حتى تولدت في العصر الحاضر ، الأصل أن هناك أمرٌ ، لا يشترط له بشرط كونه معمولاً به في السلف ، ولا بشرط أن يكون له أصلٌ في الشريعة بصفة خاصة ، في عدم ابتداعه ، و هو من قسم الموقوف عليه أو ” ما لا يتم الواجب إلا به “ ، فلا يكون هذا الوقوف و الاختصاص بدعة البتة ، قد قال الإمام الهمام الشاطبيّ بكتابه في صفحة ١٧٩ من المجلد الأول :

” فأمثلة (القيد) الواجب منها من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به ، فلا يشترط أن يكون معمولاً به في السلف ، ولا أن يكون له أصل في الشرعية على الخصوص ، لأنه من باب المصالح المرسله لا البدع “ .

” و القانون العقليّ و الشرعيّ ” مقدّمة الواجب واجبٌ

مشهورٌ “ .

إصلاح مفاسد الواجب واجبٌ

إن الواجب الذي لُوحق بفسادٍ و مضرةٍ ، و هو ما يقف إتمامه على قيد خاصٍ و لا يتم إلا به ، لا يجوز تركه ، بل يجب إصلاحه و تخليصه من الآفات و الفسادات ، إلا إذا كان

اللاحق غير ذلك و جب تركه و نبذه ، و ما روى في كتاب ” تذكرة الرشيد “ عن مسند الإمام العلامة عبد الرشيد الغنوهي يدلّ على ذلك ، حيث يقول :

” الواجب الذي لُوجه الله تعالى ، إن تعرّض لمفاسد ، و لا يحصل بدون فردّه المخصّص ، لم يكن محرّماً ، و جبت إزالة المفاسد عنه ، و لكنّها إذا لم تكن التخصيصات و التقييدات موقوفاً عليها ، و دخلت فيها مفاسد ، أمثال استباحة السنّة ، و اعتبار السنّة واجباً ، و إلزام ما لا يلزم و غيرها ، بالاعتقاد أو بالعمل ، صار يتكلف اجتنابها وجوباً ، لا سيّما على العلماء ، انتهى “ .

و يقول الشاطبيّ في موضع من كتابه على صفحة ٧٩ من جزءه الأوّل :

” عن عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - : ”
القصّد في السنّة خيرٌ من الاجتهاد في البدعة “ .
ثم يقول في القادم :

” قد روى معناه مرفوعاً أنّ النبيّ ﷺ : ” عمل قليل

في السنة خير من عمل كثير في البدعة” -

وقد نقل الإمام المحدث الكبير السهارنفوري في ”البراهين القاطعة“ على صفحة ١٢٧ رواية لكتاب ”الطريقة المحمدية“ : ”ثم اعلم أن فعل البدعة أشد ضرراً من ترك السنة بدليل أن الفقهاء قالوا : إذا تردد في شيء بين كونه سنة و بدعة ، فتركه لازم“ -

يتشكل التزام المباح بالبدعة

قد قال المحقق الألمعي و العالم الرباني و العلامة الكبير الشيخ عبد الحى الفرنجي محلي في رسالته ”ردع الإخوان عن محدثات أخر جمعة رمضان“ :
 ”ققد تقرّر في مقرّه أنّ كلّ مباح ، أذى إلى التزام غير مشروع و إلى فساد عقائد الجهلة و جب تركه على الكلمة ، فالواجب على العلماء أن لا يلتزموا لكونه مؤدياً إلى اعتقاد السيئة و قد وقع ذلك من العوام إلى أن قال : فعلى أهل العلم الذين كالملح في الطعام ، إذا فسد فسد الطعام ، أن يتركوا الالتزام“ -

كذلك ليست هناك ريبة في ابتداء إنزال المندوب و المستحب من المشروعات منزلة السنة المقصودة أو الواجب ، و ممارسة السنة كممارسة الواجب ، عملياً أو اعتقادياً ، حيث يقول الشاطبي في ”الاعتصام“ على صفحة ٣٤٦ من الجزء الأول :

”كلّ ما واطب رسول الله ﷺ من النوافل و أظهره في الجماعات فهو سنة ، فالعمل بالنافلة التي ليست سنة على طريقة العمل بالسنة ، إخراج للنافلة عن مكانها المخصوص بها شرعاً ، ثم يلزم من ذلك اعتقاد العوام فيها و من لا علم عنده أنّها سنة و هذا فساد عظيم ، لأنّ اعتقاد ما ليس بسنة و العمل بها على حدّ العمل بالسنة نحو من تبديل الشريعة ، كما لو اعتقد في الفرض أنه ليس بفرض أو فيما ليس بفرض أنه فرض ، ثم عمل وفق اعتقاده ، فإنه فاسد ، فهب العمل في الأصل صحيحاً فأخراجه عن بابه اعتقاداً و عملاً من باب إفساد الأحكام الشرعية ، و من ههنا ظهر عذر السلف الصالح في تركهم سنة قصداً لئلا يعتقد الجاهل أنّها

من الفرائض -

هناك كثيرٌ هو أكثر ممّا سبق فاضلاً من الكفاية ، من الأقوال والإفادات ، مما أفاد به العلماء الكبار والمحققون الفطاحل ، حول مناقضة الحركة الدعوية المنظمة هذه ، و أنها لم تكن لا تتم إلا بالقيود التي اتصلت بها ولا تتجزأ عنها ، بل الحق أن للدعوة والإصلاح صور أخرى وأشكال عديدة ، ولو اعترف بسنّة قيودها أو إباحتها ، لبقى فيها التأكد والالتزام ، والإفضاء إلى إفساد عقائد العوام ، ممّا يضمها في عداد البدع والمحدثات حسب تصريحات الأحكام السابقة أعلاه ، وليس ما قلنا إلا حقيقة ، لأننا نرى الجماهير يثبتون هذه القيود والخصائص سنّة من خلال عملهم واعتقادهم ، ويتناولونها ببالغ الاهتمام بتطويل فضائلها ، خلال كتاباتهم وأفواههم وإبداء آرائهم بالحرية ، حتّى أن بعضهم ليجترأ على أن يقولوا أو يكتبوا : لاسنّة اليوم سواها ، وأصبح من الصبح على الناظر أنّه شاع اختيارها كطريقة دعوية فريدة مسنونة يجب تحملها في كلّ أمكنة من الأرياف والمدن والبلاد -

مجموع المباح وغير المباح فاسد

الأمر الذي ينبغي أن يُلاحظ ممّا سبق ذكره وشرحه وإيضاحه ، ونأمل فيه بشكل خاص ، أن إدخال مكروه في مباح مشروع يفسده ويكرهه بالقطع ، لأنّه ما على أعين ذوي العلم وأهله أخفى أن يُصدر الحكم في شيء مجموع فيه اشتات من الأمور ، يكون دائماً بناءً على متابعة ما هو أخس وأردأ منها ، فمجموع المباح وغيره غير مباح ، ومجموع الصحيح والفاقد فاسد ، ومركّب الطاهر والنجس نجس ، ومركّب الحلال والحرام حرام ، لأنّ قطرة من البول ينجس قللاً من الماء -

” أخرج عبد الرزاق في مصنّفه عن ابن مسعود موقوفاً : ” ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام “ -

قال الإمام المحدث العظيم السهاري نفوريّ في كتابه على صفحة ١٧٨ :

” ذكر ميلاد النبي ﷺ خير ، إلا إذا انضم إلى مكروه ، فلا مزية في كراهته ، لأنّه ” إذا اجتمع الحلال والحرام غلب

الحرام“ هذه قاعدة فقهية كلية، لها أمثلة كثيرة، فإنما تتحقق فيه الكراهة والحرمة من هذه اللواحق المكروهة، وإنكار البديهي بلاهة و حماقة، فإذا اجتمع أحد بين الصلاة والتلاوة بالنظرة، أو إقامتها في الأرض المغصوبة أو قدام الصورة، صارت له حراماً، فللناظر روية فيها، الناتج عن ذلك أن القيد القائم بتغيير الشرع مبتدع مكروه، وإلا فلا، وكون القيد سنة لم يكن مانعاً من كونه بدعة.

مساوئ الحركة التبليغية الراهنة

إن هذه الحركة تحوى في طيها عديداً من المساوئ و المفساد، منها تصدير الجهلة و تقديمهم على العلماء، ترك النهي عن المنكر، المداينة في الدين، تأمير الفساق و الفجرة و ناقصي الإمارة و الاختلاط بهم، إقامة الجمعة في القرى، مشاركة المجالس الميلادية، الاستخفاف بالعلماء و الشيوخ الكرام، و الإفضاء إلى تراخي فتيل العقيدة لدا العوام، و ما إلى ذلك من كثير كثير، و البدعة تركية كما هي فعلية، و هي أن يُترك مأمور به مطلوب الشرع عن آخره دواماً، فهي

البدعة بالترك و الإهمال -

إهمال المطلوب الشرعي بدعة

لقد قال الإمام العلامة الشاطبي في كتابه على صفحة ٤٢ من الجزء الأول :

”إن البدعة من حيث قيل فيها، إنها لطريقة مخترعة إلخ يدخل في عموم لفظها البدعة التركية، كما يدخل فيه البدعة غير تركية، فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريماً للمتروك، أو غير تحريم، فإن الفعل مثلاً قد يكون حلالاً بالشرع، فيحرّمه الإنسان على نفسه، أو بقصد تركه قصداً“

و قال فيما بعد :

”و إن كان الترك تديناً، فهو الابتداع إذ قد فرضه الفعل جائزاً شرعاً في الترك المقصود معارضة في شرع التحليل“.

إفادات الإمام العلامة الشيخ الغنوهي

يحلولي أن أنقل في هذا الفصل تعزيزاً لما نحن نبحث

عنه ، و جلاء أ للذهن و صقلاً للبصيرة حوله ، إفادات قطب من أقطاب الهند الإمام الكبير حضرة العلامة الشيخ رشيد أحمد الغنوهي ، التي قد تبعثت في الرسائل و الكتب ، التي راسل بها سماحته و حكيم الأمة و مصلح الملة العظيم و المرشد اللبيب سماحة الشيخ أشرف على التهانوي فيما بينهما ، و لكنني أجنح في نقلها إلى الإشارة بالإيجاز لضيق الزمن ، و ليراجع المتزيد إلى مطالعتها و التأمل فيها بالدقة و الإمعان ، و هي منشورة في كتاب ” تذكرة الرشيد ” مبسطة فيما بين صفحة ١١٣ و ١٣٦ فيه ، فسيكون النفع له أجلى و أربح ، و خلاصتها فيما يلي :

الأول : إن كانت القيود موقوفاً عليها ، لا يتم الواجب إلّا بها ، لم تكن بدعةً ، و لو لم يكن لها وجودٌ في العهد الأوّل الشريف ، و لا في الشرع -

و ضرب سماحته لذلك من الأمثلة ما قرّرها الصوفياء الكرام و الصلحاء العظام من الوظائف و الأشغال ، استلذاً بالتقرّب إلى الله تعالى و الابتهاال إليه بالانقطاع ، و إسعاداً

لجدودهم بمحبته و عشقه عزّ ذكره و جلّ ثناءه ، و لم تذكر في الشرع و لم توجد خير القرون ، و ما اخترعها المسلمون من الأسلحة و آليات الحرب بعد خير القرون ، إعداداً للخوض في حروب الجهاد لإعلاء كلمة الله -

الثاني : إن كان للمأمور به فردان ، فاسدٌ و سالمٌ ، فصار السالم معه واجباً مأموراً به ، و إن كان في عوارضه فسادٌ ، وجب تركه ، لا يترك الفرد - و مثال ذلك ” التقليد ” :

إنّ للتقليد المطلق فردان ، غير شخصيٌ و هو باعثٌ على الفساد ، و شخصيٌ يسلم من فساد السابق ، لذا هو واجبٌ في ضوء هذه القاعدة الكلّية -

الثالث : إن كان الواجب من الله تعالى قد لحق به شيء من المفاسد ، و لا يتم إلّا به ، فلم يكن حراماً ، بل يجب إزالة المفاسد عنه ، مثلاً للتقليد نوعان شخصيٌ و غير شخصيٌ ، و هما فصلان من جنسه ، لأنّه لا يوجد بغير فصليه هذين حتماً ، لما أنّ الفصول داخلة في الذوات ، و لما تعيّن

تحريم التقليد غير الشخصى ، تعين وجوب الثانى ، و لذا أوجب الفقهاء العظام فى كتبهم الشخصى ، و منعوا من غيره .

الرابع : إن المباح المشروع ، ما دام فى حد إباحته ، مباح جائز العمل به ، و إذا تعداه إلى خارجه ، صار ممنوع القيام به ، نحو الإضافات والقيود التى يهتم بها عند انعقاد المحفل لذكر ميلاد فخر العالمين النبى الكريم ﷺ ، لم تكن لها أى صلة بأصل الذكر ، وهى زيادات عليه ، يمكن أن يحصل الذكر بغيرها ، فصار ذكر ميلاد النبى ﷺ و عقد مجالس الاحتفال به بدعة سيئة ، بما يتصل به من الغلو والإلحاح عليه .

انطباقاً على ذلك تماماً ما تختص الحركة التبليغية المتواجدة اليوم من القيود والصفات ، لم تكن للدعوة فصولاً موقوفة عليها ، ويمكن أن تتحقق بغيرها ، وتمثلها كثير من الهيئات و الطرق و المناهج أحسن تمثيل ، فصارت مع تقييدها بدعة فى الميزان الشرعى ، بما تحمّل على مطية

التشدد والإثخان .

الخامس : إن كان جزء من أجزاء المركب غير جائز ، فصار المجموع غير جائز ، و لم يكن محجوباً عن أذهان الناس أن مجموع الحرام و الحلال يكون حراماً ، نحو ما يحوى مجلس الميلاد الكثير من المكروهات ، مثل السرف فى الاستضاء ة و غيره ، فصار مكروهاً .

و كذلك إذا دخلت مكروهات جماعة التبليغ ، حكم لها بالتكره .

السادس : إن المباح الذى قيد به أمر مشروع ، جائز استعماله ، مادام يقف عند حده المعين ، و لا يفسد على العامة عقيدتهم ، إلى أن يغادر من الحدين أحدهما ، فتعين عدم جوازه ، و له أمثلة بعدد المئات و الألوف .

السابع : إذا حصل أمر عن طريق اتخاذ طريقة غير مشروعة ، لا يجوز الانتفاع به ، فلا ريب فى أن خيراً حصل بوسيلة غير المشروع ، لا خير فيه قطعاً ، لأن النتائج التى تنتجها القيود غير المشروعة ، لا يوزن لها وزن فى الشرع ،

مهما كانت نتائجها ، نحو سماع ذكر الميلاد النبوي عبر الطريقة المعينة التي لا أصل لها في الشريعة الإسلامية ، للمضاعفة من محبة الرسول ﷺ ، ولم يكن ذلك صحيحاً .

الثامن : إنَّ المندوب المباح الذي ربّما يؤدّي إلى تأييد أمر فاسد محظور عليه غير جائز ، فإننا إن خضعنا لأنّ هذا المجلس الميلاديّ مصوّناً من جملة المنكرات والمحظورات ، ولا خلاف في شأن من شئونه وفق الشرع ، فلا نأمن عليه من أنّه لا يؤيّد عوض أخريات المجالس للميلاد التي تشيع إقامتها في جميع أنحاء العالم في حشد منكراتها ومحظوراتها ، ولا يغري الناس بحضورها ، فلمّا ثبت له أنّه سيكون للخلق بمثابة الباعث المؤيد المغوي على إجرائها ، لا تصحّ إجازته ، ولا يخفى ذلك على من له عدل ونظر ، وإلاّ فمداولة الشبهات والارتباك مستعصية عسيرة ، ولا نهاية لشبهات الناس وشكوكهم ، على الرغم من محاولات العلماء المحقّقين الشاقّة التي بذلت لتفنيد آراء المذاهب الباطل وإصلاح فواسدها كثيرة ، حتّى أتوا الساعة .

التاسع : صدر الامتناع من التزام ما لا يرد الشرع بلزومه ، مع اللجاجة المشدّدة ، ولو لم يكن اعتقاده واجباً ، أمّا ما كان العمل بمندوب ومباح جاريّاً مجرى الدوام ، ولم يزعجه إلحاح فاحش ، فهو جائز ، يستحبّ إجراءه ، على شرط أن لا يسبب في فساد معتقدات العوام ، ولكنه إذا فسدت بذلك اعتقاداتهم وتغيرت وجهات نظرهم كان مكروهاً ، كما ضرب بالحكم بالكرهية اختيار السور المستحبّة مع الالتزام والتكرار الملحّ في الصلوات في بطون الكتب الفقهيّة .

العاشر : لا ينبغي لمستترشد قطعياً أن يعترف بالصحة ويخضع لمرشده ، في كلّ قول من أقواله ، وإرشاد من إرشاداته ، ووصيّة من وصاياه ، ممّا يبدو مضاداً للشرع المتين ، حتّى إذا أتى لإثباته بقواطع الشواهد وجليّات البراهين ، وإذا فعل قبل ، والأحاديث والأمثلة والحكايات في ذلك يعجز الإحصائيّ عن الإحاطة بها حصراً ، وإليك قصّة ، يضمن التبصر فيها الاقتناع بذلك .

لَمَّا كَثُرَتْ شَهَادَاتُ الْقَرَاءِ (وَهُمُ الصَّحَابَةُ مِنْ حِفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ) ، فِي الْحَرْبِ مَعَ مَسِيلَةِ الْكَذَابِ ، لَوْحِقِ التَّخَوُّفِ بِالصَّحَابِيِّ الْعَظِيمِ الْخَلِيفَةِ الثَّانِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَلَى ضِيَاعِ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِسَبَبِ ضِيَاعِهِمْ ، فَأَشَارَ عَلَى الْخَلِيفَةِ الْأَوَّلِ الْعَظِيمِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - بِتَجْمِيعِ مَا تَفَرَّقَ مِنْ شَمْلِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ، وَكِتَابَةِ مَا تَشَتَّتَ مِنْ جَمْعِهِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ ، لِلْحِفْظِ وَالصِّيَانَةِ ، وَلَكِنَّهُ أَبِي لَوْلَا مَا لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ ، وَاحْتَجَّ بِهِ وَتَذَبَذَبَ بِالْمَضْيِ فِي إِجْرَاءِهِ ، حَتَّى انْشَرَحَ لَهُ صَدْرُهُ وَطَابَتْ لَهُ نَفْسُهُ ، بَعْدَ مَا نَاطَرُوا وَجَادَلَا فِيهِ كَثِيرًا ، فَاتَّفَقَا عَلَى اسْتِجَابَةِ إِنْجَازِ مَشْرُوعِ " جَمْعِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ " ، وَعَهْدَا بِهِ إِلَى الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ كَاتِبِ الْوَحْيِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - ، فَإِنَّهُ قَدْ عَارَضَهُمَا فِي رَأْيِهِمَا الْمَوْفُوقِ بَدَايَةً ، مَعَ أَنَّهُمَا كَانَا أَعْلَمَ وَأَفْضَلَ وَأَبْعَدَ عَهْدًا بِصَحْبَةِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ ، وَسَعْدَا مِنْ لِسَانِ النَّبِوَةِ بِقَرَارِ " اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ " (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ، تَوْهَمًا

مِنْ هَذَا الْمَشْرُوعِ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ ، وَجِبَ تَرْكُهُ ، حَيْثُ قَالَ لِهَمَا : " تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " قَطُّ ؟ ، وَنَاطَرَ فَبَالِغَ لَأَنَّ الْإِبْتِدَاعَ عِنْدَهُ أَقْبَحُ الْعَيُوبِ وَأَبْشَعُهَا ، لَا يَبْرُرُ لِهَمَا ، حَتَّى أَقْلَعَ عَنْ مَوْقِفِهِ مِنْهُمَا ، بَعْدَ مَا أَطْلَعَاهُ عَلَى سَدِيدِ الْأَمْرِ وَكُنْهِهِ ، وَنَبَّهَاهُ عَلَى الْخَوْفِ الْمَهْدَدِ ، فَانْفَتَحَ لَذَلِكَ قَلْبُهُ وَاسْتَعَدَّ لَهُ جَهْدًا وَعَرْضًا ، وَكَامَلَ الرِّوَايَةَ فِي جَامِعِ الْبُخَارِيِّ مَبْسُوطٍ مَفْضَلٍ ، رَبَّمَا قَرَأْتَهُ -

بِنَاءً أَعْلَى مَا ذَكَرَ ، لَا يَسْتَحْسِنُ لِمُسْتَرْشِدٍ مِمَّنْ يَكُونُ فِي الْأَسْرَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ ، أَنْ يَكُونَ أَلْزَمَ بِشَيْخِهِ الْمُرْشِدِ مِنْ ظَلَمِهِ ، بِحَيْثُ لَا يَمَيِّزُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّوَاهِي ، لِأَنَّ الْقَرَارَ " لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ " عَامٌّ مُطْلَقٌ ، لَا يَسْتَتْنِي مِنْهُ أَحَدٌ ، وَإِنْ اسْتَدَلَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِحِلَافِهِ ، فَبِفَرْطِهِ فِي الْعَشْقِ بِهِ ، وَلَا وَزْنَ لَهُ وَلَا قَبُولَ عِنْدَ مِيزَانِ التَّشْرِيعِ ، وَمِنْ مَوْثِقَاتِ رَأْيِي مَارُوتٍ مِنْ حِكَايَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ نَصِيرِ الدِّينِ سِرَاجِ الدِّهْلَوِيِّ مَعَ سُلْطَانِ الْمَشَائِخِ وَالْمُرْشِدِ الْأَعْظَمِ نِظَامِ الدِّينِ الدِّهْلَوِيِّ ، وَهُوَ أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ يَأْبَى مِنْ أَنْ يَحْضُرَ

مجالس سلطان المشائخ ، و يجيب من يسأله عن ذلك : ” ما أفعال المشائخ حجةً يحتج بها “ ، و كان الشيخ يقول عنه : ” إنه مصيبٌ في قوله “ ، و طالما يتتبعون الحق في المسائل الفقهيّة من مريديهم العلماء ، و إذا وجدوا أنفسهم على الخطأ و الغلط ، رجعوا عنه إلى ظلّ الحق ، فقد روا الشيخ في كتابه ” غذاء الروح “ حكاية لمجذوب عارف بالله ، كان يقطن في كهف من الجبل ، و يضع في عينيه قرصاً من الشمع و في منخريه فتيلاً نجساً منه ، فمنعه مريدٌ له عن ذلك ، و أعلمه بأن الصلاة في هيئته هذه تفسد ، فأعاد جميع ما في حياته من صلوات ، و معى أيضاً مثله أنّ الشيخ الكبير الحاج إمداد الله المهاجر المكيّ ، و الشيخ الكبير المقرئّ اللذين كانا يسائلان الشيخ المولوى محمّد الفُتيا في المسائل الفقهيّة ، و يعملان بها ، قد تركاها بقولى و رجعا عنها ، و قال الشيخ المقرئ في وجهي : ” لم نزل مرتبكين في عديد من المسائل “ .

الحادى عشر : المبتدعات و المحدثات تنقسم إلى

قسمين : اعتقادى و عملى ، فالاعتقادى يدخل في الاعتقاديّات

و يجب إبطالها و تضليلها ، و العملى منضمٌ إلى العمليّات ، و ما نرى في كتب الكلام من جواز مسح الخفاف و الاقتداء بالفسّاق في الصلاة ، و التصلية عليهم و عدمه ، يدخل في الاعتقاد ، عند اعتقاده و يدخل في العمليّات ، إذا عمل بها .

لا أصالة لأفعال المشائخ

في الاحتجاج عند التشريع

إتنى سأنقل في هذا الفصل أقوالاً و تصريحات ، فاه بها العلماء الكبار المحققون على وجه الدهور ، مع الإشارة الموجزة ، و أهمل كثيراً من أقوالهم و الروايات من الأحاديث الشريفة و الفقه الرصين ، معترداً إليكم بعدم سعة الفرص ، قد ذكر سائلى في سؤاله : ” و ما مشاركة العلماء فيها (الحركة الدعويّة) بالعدد الملموس “ ، فمن قولى له : ما يكون أسفى من سؤال السائل من غير العلماء كأسفى من مثله من سائلى العلماء شدةً ، لأنّ العلماء يكون لديهم علم يستعملونه ، و قوّة الاستدلال يستدلّون بها ، فلا يؤمن بأمر ، لا يُدعم بدليل ، و يقول الإمام العلامة الشاطبىّ : ” إنّ الحق هو المعتبر دون

الرجال“ -

و يقول صاحب كتاب ”مجالس الأبرار“ :

”و من ليس من أهل الاجتهاد ، من الزهاد ، فهو في حكم العوام ، لا يتقيد بكلامه إلا أن يكون موافقاً للأصول الكتب المعتمدة“ -

و يقول حكيم الأمة سماحة الشيخ التهانويّ في كتابه ”إصلاح الرسوم“ :

”لستفتي المجازين من المفتيين ، بعد ما تبين في سؤالك ما ننهك به عن الأعمال من العقائد و المفاصد اللاحقة بها ، و إذا فعلت ذلك ، صحت شبهاتك ، و وجب علينا الإجابة عنها“ -

و قد ردّ الإمام الهمام المحدث الكبير سماحة الشيخ السهارنفوريّ على مؤلف كتاب ”الأنوار الساطعة“ ردّاً آخذاً ، لما تحدّث في جواز الاحتفال بمجالس المواليد و حضورها ، مستدلاً بشيوعها و تبعثرقيامها في جميع أنحاء العالم لا سيّما في الحرمين الشريفين و بلاد مصر و الأندلس

و الروم و غيرها من الغرب ، و الهند و غيرها من العجم ، و جالباً عليه دليل ما أجازهُ المَلّا على القاريّ و سبط بن الجوزيّ و العلّامة الفاكهانيّ و العلّامة السيوطيّ ، ممّن لودعوا دقّة التأمل و ثقوب البصيرة و أصالة الرأي ، فقال :

”إنّ الشهرة ليست كدليل شرعيّ بتاتاً ، فقد اتّضح لنا شيوع صلوة البرائة و صلوة الرغائب في جميع العالم ، بغير أن يتغيّر لهما الحكم بالابتداع ، فالشيوع و الذيوع ليس أن يعدو قد استلزم لغير المشروع جوازه و إزالة الكراهة عنه ، و لم يكن احتجاج المَلّا على القاريّ بشيوع ذكر الميلاد في البلاد كحجّة شرعيّة إلا باطلاً ، ليس عنده عليه حجّة من الشرع ، إنّ العلماء المانعين يحتجّون لمنعهم بالنصوص و آراء المجتهدين ، و لكن عند المؤلّف مجرد أن أقوال الناس كذا و كذا ، و قد أجازهُ المحقّقون الثاقبو النظر ، و صحّحه عالم فلان ، و حضره فلان ، و واصله فلان ، و ليس ذلك كدليل و حجّة عند التشريع الإسلاميّ البتّة“ -

و إن سُروا بهذه الأقوال عظيم السرور ، فليسرّوا و

يضلوا في حبال مسراتهم ، و تدخل عليهم طيّب البهجة ، فليطيبوا بها ، لكنه إذا تعيّن أنّ الاحتفال بالميلاد قد ثبت كونه مبتدعاً سيئاً ، بما وردت عليه من نصوص الكتاب و السنّة و أقوال المجتهدين ، لما تقيد به من القيود و الصفات ، فلا وزن لقول الملا على القارى أو غيره في الميزان التشريعى منها ، و لا يمكن أن يتكأ عليها بعدها -

و قال على صفحة ١٦٥ :

”و إذا لم يرد الكتاب و السنّة بجوازه (الاحتفال بالميلاد) ، فقد ذهبت فتاوى العلماء في حقّه سدى ، بكونه بدعة ، و إن كان حضور العلماء و المشائخ الكبار فيه متواصلاً مستمراً ، لأنّ الملايين من العلماء لم تكن فتاواهم و آرائهم معتدّاً بها ، بمقابل نص شرعى من الأدلة الشرعية الأربعة ، إذ بها قد اتفقت على اختراعها ، ” فماذا بعد الحقّ إلّا الضلال -

” إنى قد بسطت القول في بيان دليل المؤلّف ل”
الأنوار الساطعة “ على رأيه في إجازة الاحتفال بالميلاد ، من

أنّه لم يكن لديه من دليل سوى أنّ الكثير من العلماء يشاركونه و يحضرونه ، و هذا لا يكون أن يحتجّ عليه ، بل الحجة هي التي يصحّ و يتكوّن من أحد من الأدلة الشرعية الأربع -

و ما أكثر الأقوال و أزخر الروايات من المتقدمين و المتأخرين من المحققين المنقّبين ، فنعمّا هي ، ولكنى أسفاً لم أحوى فسحات من الفراغ ، و إلّا فأتناول لك قضايا المدارس و الخوانق و أشغال الصوفياء و أوراد الصلحاء ، بالتفصيل و البسط و الاحتجاج بقواطع الحجج و مفعمات البراهين ، بحيث أقضى على الغموض و الخفاء فيها ، متى لك دعوة مخلصّة ، إلى أن تحضر منزلى ، لنتحدث فى إلى فيك حول هذه القضية الهامة ، محاولة لإقناعك فيها بأقوال العلماء و البراهين الشرعية -

الحقّ أنّ الأسلاف الأكابر الأفاضل ما تركوا مبهماً ، و لا وزروا مظلماً من جوانب الأحكام الشرعية ، حتّى لم يدّخروا وسعاً في شرحه و إيضاحه ، و لكنى قد زجرنى عن

متابعة التحرير المبسوط شعورى بتعجيل إبلاغ هذه السطور إلى يدك ، وإن تتزيد منى ، فدعنى أجد فرصاً ، أفعل فيها إعداد الكتاب المفصل الأكبر من هذه العجالة ، لأن ضيق الوقت هو الباعث على الإيجاز -

إنى لا نرجو من القرّاء المخلصين إلّا أن يطلعونى على خطأ ، إن سنع لهم ، و لا يضنّوا على من عندهم بسديد الرأى فى أمر ، إن لمح لهم ، خلال إعمال نظرة المطالعة و الرويّة فى هذه السطور البسيطة المتواضعة ، إذ عندى كثيرٌ مخطوط من الردود على الإشكالات و التساؤلات الواردة من الموارد الشفافة الينابيع ، ينظر أفضل موقع ، ليظهر فيه على منصّة الشهود ، تمسّكوا بحبل الصبر و لا تعجلوا -

قد سبق الحديث فى الفصل الآتى بما فيه تبصير البصيرة و البصارة ، إلّا آتى أستحسن إعادته إجمالاً تعميماً للفائدة -

إحداث الأمر المعدوم فى خير القرون بدعة

ما وجدت التقييدات و الكيفيات التى تقيدت بها

الدعوة و التبليغ اليوم ، فى القرون الثلاثة التى هى أهمّ مصادر التشريع الإسلامى ، مع أنّ الدواعى و العوامل إلى ظهورها فى الوضع المنظم التى أفضت فى زمننا إلى تأسيسها ، كانت فى زمنها عارضة داعية ، ولكنّ الصحابة الكرام لم يدعوا الناس إلى اختيارها و لا ألحوا عليهم فى إيجابها ، فذلك يدلّ على أنّها كانت متروكة عندهم ، و لا يمكن أن يحتجب عن ذوى العلم أنّ بين عدم الفعل و تركه بوناً شاسعاً معنئى ، على الحال يقول العلماء : إن وجدت مقتضيات حين زمان أصحاب الخير لاختيارهم أمراً أو كيفية أو صفة ، توجبها ، و على الرغم من ذلك لم يثبت اتّخاذهم إيّاها ، فيسمّى ذلك بترك الفعل ، كمثّل مسألة الأذان لصلاتى العيدين ، فلم يؤثر الأذان لهما عن الشارع ﷺ ، حتّى أنّ الصلاة داعية إلى الأذان ، فاتّضح من ذلك أنّه ترك لهما بالقصد ، و بالتالى إنّ اختياره لهما بدعة ، لأنّ ما تركه ﷺ و أصحابه - رضوان الله أجمعين - من فعل و أمر ، فعله بدعة -

و قد قال المّلا على القارى :

”فمن واطلب على فعل لم يفعله الشارع ﷺ فهو مبتدع، والمتابعة كما تكون في الفعل يكون في الترك أيضاً“ -

وقد أفاد في ذلك وفق الكلام السابق مسند الهند الإمام الكبير والمحدث العظيم العلامة المجلل الشيخ عبد الحق الدهلوي، وجاء في كتاب ”المواهب اللطيفة في شرح مسند أبي حنيفة“ ضمن التلفظ بالنية :

”والاتباع كما يكون في الفعل يكون في الترك، فمن واطلب على ما لم يفعل الشارع فهو مبتدع“ -

ويقول السيد جمال الدين المحدث :

”تركه ﷺ سنة كما فعله سنة“ -

وقال الإمام العلامة الشاطبي في ”الاعتصام“ على صفحة ٣٦١ من الجزء الأول :

” (و الضرب الثاني) أن يسكت الشارع عن الحكم الخاص أو يترك أمراً من الأمور وموجبه المقتضى له قائم، وسببه في زمان الوحي وفي ما بعده موجود ثابت، إلا أنه لم

يحدّد فيه أمر زائد، على ما كان من الحكم العام في أمثاله ولا ينقص منه إلا أنه لما كان المعنى الموجب لشرعيّة الحكم العقلي الخاص موجوداً ثم لم يشرع ولا نبّه كان صريحاً في أن الزائد على ما ثبت هنالك بدعة زائدة ومخالفة لقصد الشارع، إذ فهم من قصده الوقوف عندما حدّ هنالك لا الزيادة عليه ولا النقصان منه“ -

كذلك هناك كثير من الروايات، ذكر فيها تبديع العديد من المحدثات والمستجدات صادراً من هذا الإطار الشرعي، فقد روا كتاب ”نفائس الأزهار ترجمة مجالس الأبرار“ وكتب الأخرى أن علياً كرم الله وجهه قد صرح بابتداع التنقل قبل صلاة العيدين، وعبد الله بن عمر أنكر الارتفاع بالأيدي في الدعاء على الصدور، والاهتمام بأداء صلاة الضحى والقنوت في العصر، وعبد الله ابن المغفل قد اعتبر البسملة بالجهر في الصلاة بدعة، وعبد الله ابن مسعود نسب قراءة الكلمة الطيبة والتسليم على النبي ﷺ بالجهر في المسجد إلى بدع نكراء -

كما ورد الحكم بابتداع كل من التنفل قبل العيدين و قبل صلاة الفجر ، في كتاب ” الهداية “ ، و من رفع الصوت بالذكر يوم العيدين في كتاب ” طوابع الأنوار “ و ” حواشي الدر المختار “ ، و من الزائدات على العشرين من ركعات التراويح في كتابي ” الأمالي “ و ” الكفاية “ للشعبي ، و من الدعاء الجماعي ، و الاجتماع عند اختتام قراءة القرآن المجيد ، في كتب ” فتاوى الكبيرى “ و ” الدر المختار “ و ” فتاوى عجيب “ و ” فتاوى إبراهيم الشاهي “ و ” كنز العمال في شرح أوراد “ ، و من إلقاء الخطب عند الكسوف ، في مختلف الكتب الفقهيّة ، و من صلوة الرغائب في كتاب ” الكبيرى “ ، و من تلاوة سورة ” الكافرون “ بالجماع في كتابي ” الفتاوى العالمغيريّة “ و ” نصاب الاحتساب “ ، و من غيرها ممّا لا تستطيع هذه العجالة بسطه و الضرب به من الأمثلة ، و ما قصدى من وراء ذلك إلّا إيفاء الموضوع حقّه ممّا يستحقّه .

إنّ هذه القوانين و الثوابت الشرعيّة هي التي قد أنكرو

بدّع من خلالها أكابر الأمة البيضاء و أسلافها الغيارى الأمناء جميع ما أوجد و روج من أعمال الذكر لله و رسوله ﷺ ، و أوراده و ممّا يتصل بالصلاة و الصيام ، و إيصال الثواب و العبادات و الابتهالات و الأخريات من جدد الأمور و وحش الأفعال غير مرّة ، إذ أنّ الخوف من لومة لائم و طعنة طاعن لم ينتبههم قطّ ، و بعضا من التردد لم يمسههم ، أثناء المضى في عمل إنكارهم و إبطالهم و إعلانهم ابتداعها و إحداثها ، مع أنّ المحدثين و المخترعين كانوا هم المجهرين بالكلمة الطيبة و المشهرين بالإسلام ، و المنتمين إليه ، بصالح القصد من ورائها ، بخالص و دهم إلى الدين و صاحبه - ألف ألف تحية و سلام - ، و يستدلّون عليها بالفوائد الكثيرة و العوائد العميقة ، و لكنهم لم يتناولواهم بالرفقة و اللين في شأن الابتداع و الإحداث ، بل أخذواهم على أخطائهم و محدثاتهم ، و أظهر عيوبهم في خطبهم و مصنفاتهم و ناقشواهم و جادلواهم في وجوه القوم ، إلى أن أذى ذلك إلى الإيقاع بين الأخوين الصميمين و الإغراء بين الأب و ابنه ، و إحداث الشقاق بين

الأهلين و الأقرباء و ذوى الأرحام ، و ما أكثر هذه المشاق و أثقلها ، و ما أرزأ الشقاء للذين كانوا يحملونها إلى الآن ، و كان ذلك متصلاً مسلسلأ .

لا يمت إلى الإنصاف و الحق بصلّة أن يبدع ما أحدث المتقدّمون ، و يرخص ما أبدع الحاضرون ، فإمّا أن يُعرض عن محاربة البدع و الخرافات إعراضاً كلياً ، و يُطرح كامل ما قام به الكبار المصلحون و المجتدون من الجهود و المساعي حول مقاومة الابتداع و الإيذان بالحرب على المحدثات و الخرافات فى سلّات المهملات ، و إمّا أن يُبيّن الفارق بين تبديع البدعة القديمة و ترخيص البدعة الحديثة ، و يُحتكم إلى قوانين الشريعة السمحة و مبادئها فى إثبات أن لا تكون هذه الأمور الحديثة بدعة ، بكذا و كذا ، و تكون غيرها بدعة ، بهذه الوجوه و الأسباب بكلّ وضوح ، و لا أصالة للاستدلال بحضور العلماء ، و إشاراتهم بها ، أو ما نالت من الشهرة و ذيوع الصيت ، أو أنّها أطبقت على العالم ، و أتت بنتائج مثمرة .

و سأقرى آنفاً بصر المطالع ، بما يضيئه و يشرح صدره ، ممّا أفاد به مسند الهند الأعظم و الإمام الأكبر مجدّد الألف الثانى العلامة الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندى من قوله النير الموجّه ، قائلاً :

” لا يكاد الرجل يجد عرفاً من السنّة ، و لا يحظّ بنصيب من ثرائها الغالى القيم ، حتّى أن يحترز من البدعة الحسنة و يجتنب ظلّها ، مثلما يجتنب و يحترز و يتأتى من البدعة السيئة ، حتّى من اسمها و طرقها ، و لكنّ ذلك كان اليوم صعباً متعذّراً على العلماء ، حيث أنّهم غرقى فى بحر البدع و الخرافات ، و مسحورون بسحرها و مغلوبون بها على دينها و إيمانها ، و صاروا ساكنين فى ظلماتها و مرتاحين إلى حوالكها ، فلا أعتقد هناك وجود بطولة فى نسمة من نسماتهم ، تستطيع معها التكلّم فى وجهها ببنت شفة و مجادلة رجالها لمساعدة إحياء السنّة ، و مقاومتها بذات اليد و القدم لقمعها من جنورها ، بل الأكثر من العلماء الذين أعاصروهم ، هم الناصرو البدع و الخرافات ، و الماثحو السنّة و الحق فى كنه

الأمر، و كانوا يفتون بجوازها بل باستحسانها واستحبابها، و يدعوا إلى قبولها، شعوراً بالتعامل المشترك فى الخلق، و ماذا سيصنعون؟، إذا انتشر التيه و عمّ الضلال و شمل الباطل، بما يدعونهم إليها، و لعلهم هم الغافلون عن أن الشيوع و التعامل لا يكون أن يعتد بهما فى الاحتجاج لأمر عند الشرع، غير ما يستمرّ فعله، و يتواصل تناوله منذ صدر الإسلام، و يتصل تسلسله الجارى بخير القرون الأولى بالإجماع، حتى يومنا هذا، كما جاء فى كتاب ” الفتاوى الغيائية “:

” قال الشيخ الإمام الشهيد رحمة الله سبحانه عليه : لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ، و إنما نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين رحمهم الله سبحانه، لأن موجب التعامل فى بلدة لا يدلّ على الجواز، و إنما يدلّ على الجواز ما يكون الاستمرار من الصدر الأول، فيكون ذلك دليلاً على تقرير النبى ﷺ إياهم، على ذلك فيكون منه عليه و على آله الصلوة والسلام، و أما إذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة، إلا إذا كان ذلك

عن الناس كافة فى البلدان كلها، ليكون إجماعاً، و الإجماع حجة، ألا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر، و على الربو، لا يفتى بالحلّ “.

قد تحقّق بغير شك أن ليس معتداً به و لا مقبولاً داخلياً فى التشريع، سوى ما تقرّر فى العصور المباركة الأولى الثلاث، لأنّ التعاملات فى خير القرون فى الأصل تقاريرات النبى ﷺ و سننه و أتى للبدعة أن يمستها، أمّا الجميع من أنواع التعاملات التى أطيقت أنحاء البلاد و تعامل بها جميع البشر فيما بينهم عبر العصور المختلفة فلا يمكن لفرد أن يطلع عليها بكاملها .

لا يصح الاستشهاد فى إباحة شيء

و حرمة بأفعال الصوفية

لا استناداً لتصرفات الصوفية فى الحلال و الحرام، بل ممّا يكفيهم أن نحسن الظنّ إليهم و نعذرهم و لا نلومهم و نحول أمورهم إلى الله تعالى، فأقوال الإمام الأعظم أبى حيفة و تلميذه هى الأكثر إعتباراً و قبولاً فى هذا المضمار من

أعمال الشيوخ أبي بكر وشبلى و أبي الحسن النوريّ -

لا يجوز حمل طريقة الدعوة السائدة على المدارس والخوانق فإنه القياس مع الفارق

لأنّى فقيده الفرص والفراغ ، أجمل الحديث أحكام
المدارس والخوانق ، وإلا أفصلها ، فمن الملاحظ أن المقارنة
بين المدارس والخوانق و أمثالها التي تتأكد بالسرعة و
السلف الصالح ، و الحركة التبليغيّة الراهنة المعيّنة ، في
هيئتها المخصوصة المتقيّدة بالقيود المخصوصة و طريقتها
المتعيّنة ، تكون هي من قبيل ” القياس مع الفارق “ -

أكتفى بهذا الكلمات ، وسيظهر الكتاب المفصل على
ساحة الواقع - بمشيئة الله تعالى - ، و أرجو منكم أن لا
تنسونى فى صالح دعواتكم و لا تضنّوا على بتوجيهاتكم و
سداد آرائكم ، وإن يقع فى أعينكم خطأ فى هذه العجالة ،
فاطلعونى عليه من فضلكم ، و لكم الترحيب الساخن فى الرد
على ما بين أيديكم ، حين لا توافقونه -

هذا ما سنع لى الآن ، و الله أعلم بالصواب ، و إليه

المرجع و المآب ، و صلّى الله على خير خلقه محمّد و آله و
أصحابه أجمعين ، برحمتك يا أرحم الراحمين -

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

و السلام

الأحقرا لأفقر (إلى رحمة الله) محمّد فاروق غفر له

بلدة أترائون ، إله آباد ، شعبان المكرّم ١٣٩٩ هـ

التعريب : ابو فهد وسيم الغوندوى الندوى

9616456979

البريد الالكتروني : fahad.shaan88@gmail.com